The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.13,N3, P P. 266-281
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٣، العدد٣ ٢٠٢١ ص ص ٢٦٦-٢٨١

Internal control and its impact on rationalizing investment decisions An exploratory study of a sample of dealers in the Iraqi Stock Exchange

الرقابة الداخلية وتأثيرها في ترشيد القرارات الاستثمارية

دراسة استطلاعية لعينة من المتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية

*م.م احمد كاظم عيدان المعموري

Abstract

This study aimed to show the role and importance of internal control procedures as an important and effective activity in providing financial and non-financial information that clarifies the nature and extent of the activities carried out by economic units. This is reflected in the investment decisions taken, as this study clearly relied on the descriptive analytical approach to identify and study aspects related to the dimensions of internal control and rationalization of investment decisions. The validity and reliability of the questionnaire through testing the degree of credibility with Cronbach's alpha coefficient for the purpose of testing and measuring the degree of credibility (reliability) Verifying the responses received from the questionnaire questions, where the research problem lies in explaining the role of internal control and its impact in rationalizing investment decisions for individuals working in the financial markets, which was done on Its basis is to accept the alternative hypothesis, as the research concluded that there is an important and clear matter.

* جامعة الفرات الاوسط التقنية - المعهدالتقني المسيب

The role of financial control. The research also reached through rationalizing the decisions of individual investors through their important reports to a number of recommendations, the most important of which is activating the aspect of internal control in institutional work that contributes to preserving units from exposure to various risks and working in accordance with legal principles. And legislative frameworks, and this contributes significantly to making investment decisions to be correct and effective.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى بيان دور واهمية اجراءات الرقابة الداخلية كنشاط مهم وفعال في توفير المعلومات المالية وغير المالية التي توضح طبيعة الانشطة التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية والسياسات المتبعة من قبلها ومدى انعكاس ذلك على القرارات الاستثمارية المتخذة، اذ اعتمدت هذه الدراسة بشكل واضح على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة ودراسة الجوانب الخاصة بأبعاد بالرقابة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية، اذ تم اختبار فرضية البحث وذلك من خلال استبانة تكونت من ٢١ فقرة وتحليلها وفق البرنامج الاحصائي(spss) فضلا عن قياس صدق وثبات الاستبانة من خلال اختبار درجة المصداقية بمعامل الفا كرونباخ وذلك لغرض اختبار وقياس درجة المصداقية (الاعتمادية) للتحقق من الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانه، و تكمن مشكلة البحث في بيان دور الرقابة الداخلية وتأثيرها في ترشيد القرارات الاستثمارية للأفراد العاملين في الاسواق المالية، والتي على أساسها تم قبول الفرضية البديلة، اذ توصل البحث الى ان هناك دور مهم وواضح للرقابة المالية بترشيد قرارات الافراد المستثمرين من خلال تقاريرها المهمة، كما توصل البحث الى جملة من التوصيات أهمها ان تفعيل جانب الرقابة الداخلية في العمل المؤسساتي يسهم في حفظ الوحدات من التعرض للمخاطر المختلفة والعمل وفق الاطر القانونية والتشريعية وهذا ما يساهم بشكل كبير في جعل القرارات الاستثمارية المتخذة صحيحة وفعالة.

المقدمة

فرض التعقيد الحاصل في بيئة الاعمال الى الوجود حاجة ماسة لجهات خاصة مستقلة في أدائها مهمتها العمل على توفير المعلومات الضرورية والخاصة التي توضح طبيعة أداء هذه المؤسسات وتحقيق حالة من التناسق بينها وبين الاطراف الخارجية المتعاملة مع الوحدات الاقتصادية كونها تعرض بشكل واضح ما تقوم به هذه الوحدات من انشطة وعمليات ومدى التزام هذه الوحدات بالسياسات الصحيحة والفاعلة التي تحقق لها البقاء والنمو ولأجل تحقيق هذا الامر لابد من وجود جهة محايدة تعمل على متابعة تنفيذ هذه السياسات من قبل الادارات وتقديم المعلومات الصحيحة والموثوقة للجهات الخارجية

التي تنوي الاستثمار في موجودات الوحدات الاقتصادية، هذه الجهة هي الرقابة الداخلية التي تمكن الجهات الخارجية سواء كانت الرقابة ان الاستثمارية من الحصول على معلومات مهمة جدا عن اداء الوحدات الاقتصادية وبيان الانحرافات الحاصلة لديها من خلال تقاريرها الدورية والسنوية وهذا الامر بطبيعة الحال سيسهل الامر على الكثير من المتعاملين معرفة الصورة الكاملة عن عمل هذه الوحدات وبالتالي اتخاذ القرار الصحيح بالاستثمار ام لا، وقد جاء هذا البحث في أربعة مباحث كان الأول لمنهجية البحث اما الثاني فأشتمل على الاطار النظري في حين اشتمل الثالث على الجانب الاحصائي واما الأخير فكان للاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول/ منهجية البحث

اولا/ مشكلة البحث

ان عمليات ترشيد القرارات الاستثمارية تعد من العمليات والممارسات المعقدة جدا كونها تحتاج الى القيام بأجراء عمليات التحليل والتقييم المعمقة للمعلومات المتاحة والخاصة بطبيعة الانشطة والعمليات التي تقوم بها جميع المؤسسات المدرجة في السوق المالي لبيان مدى ملائمة هذه الاستثمارات لرغبة المستثمرين، وبالتالي فان فحص هذه المعلومات ومعرفة مدى تأثيرها المستقبلي على اداء المؤسسات يتطلب توفير تقارير مالية معززة بمعلومات صادرة من جهات ذات خبرة واختصاص في مجال العمل وتحليل المعلومات وتشخيص مواطن الضعف والقوة في عمل المؤسسات بما يمكن متخذ القرار من معرفة اي الاستثمارات التي تتوافق مع رغباته، وفي ضوء ما تقدم يمكن لنا صياغة مشكلة البحث الرئيسية وهو ما مدى تأثير تقارير الرقابة الداخلية في ترشيد قرارات الاستثمار للأفراد العاملين في الاسواق المالية.

ثانيا/ اهمية البحث

تستند اهمية البحث من اهمية ودور المعلومة في تجنب المخاطر المحفوفة بالاستثمارات المختلفة وبالأخص الاستثمارات المالية، فاليوم اصبحت هناك حاجة ملحه الى وجود المعلومة التي توضح عمل المؤسسات وانشطتها في السوق لكي تكون هذه المعلومة موثوقة وصحيحة يجب ان تصدر من جهة معتمدة وذات تخصص وهذه الجهة هي الرقابة الداخلية التي تعكس من خلال تقاريرها الدورية الصورة الواضحة للمؤسسة والتي من خلالها يمكن للمستثمر الاستعانة بها لترشيد قراراته الاستثمارية ومحاولة معرفة اي الاستثمارات افضل وايهما اقل مخاطرة.

ثالثا/ اهداف البحث

١. بيان دور واهمية الرقابة الداخلية من خلال تقاريرها الدورية.
٢. بيان دور واهمية الرقابة الداخلية وعملها في ترشيد القرارات الاستثمارية للمتعاملين.
٣. تحليل مدى استجابة افراد العينة لفكرة ان للرقابة الداخلية دور مهم ومميز في ترشيد القرارات الاستثمارية.

رابعا/ فرضية البحث : يقوم البحث على فرضية رئيسية :

(لا يوجد تأثير ذوو دلالة معنوية للرقابة الداخلية في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية).

خامسا / أدوات جمع البيانات والمعلومات

١. أدوات الإطار النظري: لإغناء الجانب النظري اعتمد الباحثون على المجلات والدوريات العلمية والأبحاث والدراسات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة فضلا عن استعمال شبكة المعلومات وما تحتويه من أبحاث إلكترونية لتزويد ورفد الجانب النظري بالمعلومات الهادفة للدراسة.

٢. أدوات الجانب الميداني اعتمد الباحثون في إعداد الجانب الميداني للدراسة على الاستبانة التي تناولت قياس جاهزية جانب الرقابة الداخلية بفقراتها ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية، والتي كانت غايتها ومعرفة هل إن الاطراف المتعاملة في الاسواق المالية لديها مفهوم واضح عن أهمية ودور الرقابة الداخلية في ترشيد قراراتهم.

سادسا / حدود الدراسة

- الحدود المكانية: تم اختيار عينة من الافراد المتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية كعينة دراسية لان عادة القرارات الاستثمارية تتخذ في الاسواق المالية فهي مكان للتعاملات المالية والاستثمارات المختلفة.

- الحدود الزمانية: تم إجراء البحث في سنة ٢٠٢١.

المبحث الثاني/ الجانب النظري

أولا/ ماهية الرقابة الداخلية

ظهرت الرقابة الداخلية نتيجة حاجة الوحدات الاقتصادية للحفاظ على ممتلكاتها وشعورها بالخطر فنتيجة انفصال الادارة عن الملاك جعل لديهم احساسا بمخاطر احتمالات ضياع اموالهم وحقوقهم نتيجة تصرفات الادارة وعمليات التلاعب بالبيانات من قبلهم، اذ تساهم الرقابة الداخلية بشكل فاعل في توفير البيانات المالية اللازمة لعمليات التخطيط واتخاذ القرارات وتشجيع الكفاءة الانتاجية باقل كلف ممكنة وبالتالي تحقيق اقصى منفعة مالية(جاسم، مهدي،٢٠٢٠: ١٨٩)، ويرى بعض الباحثين ان الرقابة الداخلية بسياساتها واجراءاتها مصممة لتحقيق اهداف الادارة في ثلاث فئات مختلفة وهي فئة التقارير المالية اذ ترتبط اهداف الادارة بإنتاج تقارير مالية موثقة وحماية الموجودات، واما الفئة الثانية والمتمثلة بالإدارة والتي تضمن لها تحقيق اهدافها والمحافظة على سمعتها التجارية في سوق العمل بما يضمن تحقيق عائدا استثماريا جيدا وزيادة الحصة السوقية والتشجيع على ابتكار منتجات وخدمات جديدة، في حين كانت الفئة الثالثة امتثال الادارة للقوانين والتعليمات واللوائح التي تؤثر على عمل الوحدة الاقتصادية وبالتالي تحقيق سير منتظم لعمل الوحدة الاقتصادية وتمنعها من الانحراف(الصفار، حسين،٢٠٢٠، ٤٦٦)، وهذا الامر ساعد على ان تكون الرقابة احد اهم الدعائم الاساسية لتمكين

المؤسسة من القيام بجميع اعمالها بصورة جيدة باعتبارها احد الوظائف الرئيسة للإدارة الحديثة واحد العوامل الفاعلة في المحافظة على سلامة المنظمة وحماية موجوداتها من الضياع وسوء الاستخدام وبالتالي افلاس المنظمة فضلا عن انها تساعد الادارة في عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة وتوجيهها لتحقيق الاستغلال الامثل لموارد المؤسسة بما يضمن تحقيق العوائد المالية الجيدة (محمد، محمد،٢٠٢٠: ٨٩)، وتساهم الاجراءات التي تقوم بها الرقابة بشكل فاعل في منع تعرض المنظمات للمخاطر المالية المختلفة كونها تعمل على فحص جميع الانشطة المالية التي تقوم بها المؤسسات والاشراف عليها ومتابعة تنفيذها حسب المخطط لها وطبقا للقوانين النافذة بما يمكن الادارة من معرفة ادق التفاصيل عن طبيعة الانشطة المقدمة من قبل جميع المؤسسات(كاطع، خلف،٢٠٢١: ١٤٧)، كما وتعد الرقابة الداخلية عملية ديناميكية ومتكررة مصممة لمساعدة الادارة في التركيز على الاهداف التشغيلية والمالية للوحدة الاقتصادية، اذ يوفر تنفيذ نظام الرقابة تأكيدا معقولا وليس مطلقا فيما يتعلق بتحقيق ثلاث اهداف وهي فعالية وكفاءة العمليات وموثوقية اعداد التقارير والامتثال للقوانين والتشريعات(عنيزة، خنجر،٢٠٢١: ٩٩)، وهناك جملة من المفاهيم الخاصة بالرقابة الداخلية نستعرض بعضا منها اذ عرفت بانها نظم تعنى بكافة السياسات المالية والادارية والاجراءات التي تتبناها ادارة الوحدة الاقتصادية للمساعدة في الوصول الى اهدافها من اجل ضمان ادارة منظمة وكفاءة عمل منتظمة فضلا عن الالتزام بسياسات الادارة وحماية موجودات الوحدة ومنع واكتشاف حالات الغش والاخطاء (العامري واخرون،٢٠٢٠: ٥٦٨)، وعرفت ايضا بانها الخطة التنظيمية التي تضمن الطرائق والاجراءات والاساليب تقوم بأعدادها ادارة الوحدة والتي تهدف الى المحافظة على موجودات الوحدة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بجميع السياسات الادارية الموضوعة(الطائي، عبد علي،٢٠٢٠: ٣٢١)، وعرفها اخرون بانها اي اجراء يتخذه مجلس الادارة والاطراف الاخرى من اجل ادارة المخاطر المالية وزيادة احتمال تحقيق الاهداف وخطط الادارة وتنظيم وتوجيه اداء العمليات لتوفير ضمان معقول بان اهداف الوحدة الاقتصادية سوف تتحقق(خضر، طاهر،٢٠٢٠: ١٠٥)، في اطار ما تقدم يتضح لباحثون ان الرقابة الداخلية هي عملية ضمان تحقيق الاهداف الموضوعة من قبل الادارة العليا ومنع انحراف الاداء عن المخطط له بما يضمن انسيابية العمل وتحقيق اداء كفوء وفاعل بما يعزز الجانب المالي للوحدة الاقتصادية ويمكنها من البقاء والاستمرار في سوق العمل.

ثانيا/ اهمية الرقابة الداخلية

تتمتع الرقابة الداخلية بأهمية خاصة للوحدة الاقتصادية ويمكن تلخيصاهم الفقرات بالاتي (عبد الكريم، محمد،٢٠٢١: ٥٣٢):

١. تمنع فقدان الاشياء مثل الموجودات والمستندات والسجلات المالية بما يحفظ حق المساهمين والمتعاملين.
٢. تفسر بشكل منطقي طبيعة قيام الوحدة الاقتصادية بأعمالها المختلفة بالشكل الذي يضمن وضوح الصورة للأطراف الخارجية.
٣. تمنع او تقلل تعرض الوحدة الاقتصادية للمخاطر المختلفة الناتجة عن العمليات المالية وغيرها.
٤. تحسن كفاءة وفاعلية مدراء الوحدات الاقتصادية بالشكل الذي يضمن بقاء الوحدة واستمرارها.
٥. تؤكد على الانضباط في المعاملات التي تم ادخالها من قبل الوحدة الاقتصادية.

ثالثا/ اهداف الرقابة الداخلية

تسعى الرقابة الداخلية الى تحقيق اهداف مختلفة اهمها (الحساني، حمدان،٢٠٢٠: ١٤٩)(ناصر،٢٠٢١: ٢٢٦)(عبد الكريم، محمد،٢٠٢٠: ٥٣٢):

١. تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المالية وغير المالية للوحدة الاقتصادية.
٢. تحقيق الاهداف والغايات المحددة والوفاء بالالتزامات المسؤولة عنها الوحدة الاقتصادية.
٣. التأكد من صحة الالتزام بالقوانين والتعليمات المالية التي تصدر من الادارة لتحقيق الاهداف المرسومة.
٤. اجراء المطابقة المالية بأوقات محددة مسبقا للموجودات المثبتة في كافة الدفاتر والسجلات المحاسبية ولجميع الاماكن.
٥. ضمان جودة المعلومات المالية والمحاسبية الموجودة في التقارير المالية الدورية.
٦. تحقيق عملية الكفاءة والفاعلية في جميع العمليات الجارية.

رابعا/ مفهوم القرارات الاستثمارية

تعد القرارات الاستثمارية جزءا اساسيا من عملية التنمية الاقتصادية فكلما كانت القرارات الاستثمارية ناجحة كلما ادى ذلك الى نجاح عملية التنمية الاقتصادية والاستثمارية والمساهمة في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية في مختلف المجالات مما يساهم في تنمية مختلف القطاعات، اذ تسهم المعلومات المفصح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية من خلال التقارير المالية بشكل مميز وفاعل في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والابتعاد عن حالة عدم التأكد والحد من المخاطر والمساهمة في تقديم مختلف البدائل الاستثمارية واتخاذ انجح القرارات وافضلها من بين جملة من الخيارات المتاحة بما يمكن الفرد من الوصول الى القرار الاستثماري الرشيد، وبالتالي فان الحصول على المعلومات الكافية لأجل اتخاذ قرار معين يمكن الاطراف الخارجية من ترشيد قراراتها الاستثمارية واختلاف البدائل وتعددها يصعب الامر على الافراد المستثمرين مما يدفهم الى البحث عن اكبر قدر ممكن من المعلومات حتى تكون قراراتهم صحيحة ورشيدة(حنتوش، عبد القادر،٢٠١٨: ١٦٠)، فالقرار الاستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الذي يعطي اكبر قدر ممكن من العوائد المالية

من بين جملة من البدائل او بين بديلين على الاقل وبهذا فان عملية ترشيد القرارات هي بحد ذاتها عملية دراسة فكرة معينة وتحليل مخرجات معلوماتها لأجل تحديد النتيجة النهائية اما القبول او الرفض وفي الغالب الافراد يبحثون عن تحقيق اعلى العوائد المالية باقل المخاطر الممكنة، فطبيعة القرار الاستثماري مرتبط عادة بمتغيرين اساسين وهما العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المحيطة بالمشروع الاستثماري وعلى متخذ القرار ان يتنبأ بالعائد ودرجة احتمال تحقق هذا العائد وفي ضوء تقدير درجة احتمال هذا التحقق تحدد درجة المخاطرة(عبدلي، درحمون،٢٠٢٠: ١٠٣)، وفي ضوء ما تقدم نستعرض بعض مفاهيم الاستثماري فقد عرف على انه العملية المرنة لاختار البديل او البدائل المناسبة بعد القيام بدراسة كافة جوانب المشكلة او المسالة ذات العلاقة ضمن ما هو متوفر من المعلومات مع مراعاة الفترة الزمنية والكلفة وذلك للوصول الى الحد الاعلى من المنفعة المتوقعة لتحقيق الهدف المطلوب(عوض،٢٠٠٧: ١٤١)، وعرف ايضا بانه ذلك القرار الامثل الذي يهدف فيه المستثمر الى تعظيم قيمة ثروته المالية وان يملك صاحب القرار القدرة على تقييم وفحص الفرص الاستثمارية والتحكم في المتغيرات الذاتية او الشخصية في اتخاذ القرار(الربيعي، العطوي،٢٠١٨: ٩٢)، وعرفه اخرون على انه كل قرار يتضمن ارتباط مالي ضخم لفترة زمنية طويلة بقصد الحصول على عائد في المستقبل (بن صوشة،٢٠١٩: ١٠٨)، وعرف ايضا بانه كل قرار ينتج عن المفاضلة بين حيازة انواع مختلفة من الادوات وقد تشمل عملية المفاضلة بين حيازة اموال او حيازة موجودات مادية ومالية بما يحقق العائد المجزي(حنان،٢٠٢٠: ٢٨)، وفي اطار ما تقدم يتضح للباحثون ان عملية اتخاذ القرار او ترشيد القرار الاستثماري هي عملية تقنين مجموعة البدائل الاستثمارية المتاحة امام الفرد المستثمر للدخول في العملية الاستثمارية من عدمها وهذه العملية مبنية على عملية التحليل لمختلف المعلومات التي يحصل عليها المستثمر والخاصة بعمليات الوحدة الاقتصادية المراد الاستثمار فيها ومن ثم تحليلها بشكل دقيق حسب مبدأين وهما ما تحققه هذه الفرصة من عوائد مالية وما تتعرض له من مخاطر مختلفة وعلى وفق المخرجات يتم اتخاذ القرار فعملية الترشيد هي عبارة عن اختيار بديل واحد من مجموعة بدائل بما يحقق منفعة المستثمر.

خامسا/ قواعد اساسية في صناعة القرار

عند صناعة القرار الاستثماري هناك ثلاث قواعد اساسية يمكن اعتمادها وهي(ابوبكر،٢٠١٨: ٧٦-٧٧)

١. قياس اقصى صافي قيمة حالية: اذ تقترح هذه القاعدة انه يجب توجيه الموارد للاستخدامات التي تعظم القيمة الحالية لصافي المنافع التي يمكن تحقيقها.
٢. قياس نسبة المنافع الى التكلفة: بموجب هذه القاعدة ان القرار الاستثماري سيتخذ او النشاط سينفذ اذا كانت نسبة القيمة الحالية للمنافع الى الكلف هي اكثر من الواحد الصحيح.

٣. القياس الصافي الموجب للقيمة الحالية: اي ان القرار الاستثماري سيتخذ اذا كانت القيمة الحالية لصافي المنافع اكبر من الصفر وعليه فان اي قرار استثماري سيعتمد نموذجا لمقارنة تكاليف وايرادات متنبأ بها لعمليات حالية او مستقبلية.

سادسا/ انواع القرارات الاستثمارية

هناك ثلاثة مواقف او انواع تواجه المستثمر وتتطلب منه اتخاذ قرار وهي:

١. قرار الشراء: في هذه الحالة فان المستثمر يرى ويشعر بان قيمة الاداة الاستثمارية والتي تتمثل في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في اطار العائد والمخاطرة اكبر من سعرها السوقي اي ان السعر السوقي اقل من قيمة الاداة الاستثمارية وهذا ما يدفع المستثمر لشراء الاداة رغبة منه في تحقيق الارباح لأنه يتوقع ان يرفع سعرها السوقي(محمود، دباش،٢٠١٧: ٨).

٢. قرار عدم التداول: عندما يتساوى سعر السوق مع القيمة الحالية للأداة وهنا يصبح السوق في حالة توازن تفرض على كل من لديهم حوافز للبيع ايضا التوقف عن البيع فيكون القرار الاستثماري في هذه الحالة عدم التداول(العامري، التميمي،٢٠٢٠: ٤٩٢).

٣. قرار البيع: بعد مرور السوق في حالة توازن يتخذ المستثمر قرار البيع للأدوات الاستثمارية عندما يزداد السعر عن القيمة الاسمية للأداة مما يعطي حافزا للبيع وذلك يخلق ظرفا جديدا ينعكس على الية السوق يصل نقطة يكون فيه المعروض من الادوات اكثر من المطلوب فيتجه سعر الادوات السوقي للهبوط مرة اخرى(رشيد،٢٠١٨: ٥٣٠).

سابعا/ العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري

هناك عدد من العوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري وهي:(محمد، خلف، ٢٠٢١: ٣٠٢)

١. المعرفة: ان مستوى المعرفة الاستثمارية قد يكون مرتبطا بشكل ايجابي مع الموجود المالي المحفوف بالمخاطر اذ مع زيادة المعرفة لدى جمهور المستثمرين يسهم في زيادة استعداهم لتحمل المخاطر زكما ان المستثمرين الاقل معرفة قد يتجنبون الاستثمار كليا.

٢. النوع الاجتماعي: على المستوى العالمي تشير الدراسات الى ان الرجال في المتوسط يمتلكون موجودات عالية الخطورة اكثر من النساء ويعزى ذلك في بعض الاحيان الى كون النساء اكثر كرها للمخاطرة من الرجال ومع ذلك تشير نتائج بعض الدراسات الى ان الفرق بين الرجال والنساء في الاحتفاظ بالموجودات ذات المخاطر العالية ويرجع الى حدا كبير الى كون النساء اقل تفاؤلا بشان اداء السوق في المستقبل.

٣. العمر: كشفت تقارير ان كبار السن يميلون الى ارتكاب المزيد من الاخطاء الاستثمارية عند اختيار الموجودات ذات المخاطر العالية اذ ترتبط اخطاء الاستثمار بتوقع العوائد مما يشير الى ان كبار السن قد يقدمون توقعات مفرطة في التفاؤل بشان الارباح المحتملة للأدوات الاستثمارية ذان

المخاطر كما انه يمكن الحد من هذه الاخطاء من خلال توفير ادوات مساعدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المحفوفة بالمخاطر.

٤. تعقيد المنتج: قد توجد صناديق استثمارية تحتوي على مزيج من الادوات الاستثمارية لذلك قد يختلف فهم المستثمرين لتلك الصناديق المستهدفة من حيث درجة مخاطر الاستثمار وبالتالي يعتبر تعقيد المنتجات الاستثمارية احد العوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه.

ثامنا/ اهمية ترشيد القرارات الاستثمارية

يمكن تلخيص اهمية عملية ترشيد القرار الاستثماري بعدة نقاط وهي كالاتي(رمو، يونس،٢٠١٩: ٢٧٢)

١. يسهم في توفير مقومات وسبل اتخاذ القرار الاستثماري المبني على اسس علمية صحيحة.
٢. يوجه ممارسات المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية بما يسهم في تنمية ثروتهم الخاصة وفي زيادة النمو الاقتصادي .
٣. يزيد من معرفة نقاط قوة وضعف الوحدات الاقتصادية المراد الاستثمار بها للوصول للقرار الاستثماري الرشيد.

المبحث الثالث/ الجانب العملي

يركز هذا الجانب على محاولة التعرف على اجابات العينة المبحوثة والجانب الاخر اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام العديد من الاساليب الاحصائية التي تختبر بيانات الاجابات وتحليلها بشكل مبدئي للتعرف على مستوى ابعاد وفقرات الدراسة ومتغيراتها، وبصورة خاصة فقد استخدمت الدراسة الاساليب الاحصائية وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية وكذلك استخدام معامل الفا كرونباخ لقياس جودة ثبات المقياس لكل متغير بالدراسة، وبعدها التعرف عن نوع العلاقات الاحصائية الخاصة بالتأثير ومقدارها ومدى قبولها او رفضها بين متغيرات الدراسة الرئيسة، ولأغراض البحث فقد قمنا في تفريغ وتحليل البيانات من خلال برنامج (SPSS) للقيام بعملية التحليل وتحقيق الأهداف الموضوعة في إطار البحث ومن ثم تم استعمال مستوى المعنوية (٥%)، ويعد مقبولا ويقابله مستوى ثقة يساوي (٩٥%) لتفسير نتائج الدراسة التي أجريت على عينة من المتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية.

أولا/ قياس صدق وثبات متغيرات الاستبانة

لغرض قياس صدق وثبات متغيرات الدراسة فقد تم استخدام معامل الفا كرونباخ وذلك لغرض اختبار وقياس درجة المصداقية (الاعتمادية) في الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانة، إذ يعتمد هذا الاختبار على مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لأسئلة الاستبانة، اذ بينت النتائج المستخرجة وفق معامل الفا كرونباخ ان متغيرات البحث قد حققت نسب ثبات مقبولة فقد حصل المتغير المستقل على

(٠,٧٩٤)، في حين حصل المتغير الاخر على (٠,٧٥٢) مما يعني ان قيم الفا للمتغيرين مقبولة من الناحية الاحصائية.

الجدول رقم (١) معامل ثبات المتغيرين (الرقابة الداخلية وترشيد القرارات الاستثمارية)

معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)		
اسم المتغير	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ للثبات
الرقابة الداخلية	١١	0.794
ترشيد القرارات الاستثمارية	١٠	0.752

ثانيا/ تحليل النتائج الإحصائية لمتغيرات الدراسة/ فقرات الاستبانة

البعد الأول/ دور الرقابة الداخلية في تفعيل أنشطة المصارف

الجدول رقم(٢) فقرات الرقابة الداخلية ضمن البعد الاول

ت		الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
١	المتغير المستقل/ الرقابة الداخلية	تولي المصارف التجارية اهتماما متزايدا بتطبيق مبدا الرقابة الداخلية لجميع أنشطتها المالية لتشخيص مواطن الخلل في اداءها	4.44	0.58	0.13	88.74%
٢		تعد التقارير المعدة من قبل المراقب الداخلي وسيلة فعالة لمراقبة الأنشطة التجارية خلال السنة المالية	4.50	0.61	0.14	89.90%
٣		ان تقاري الرقابة الداخلية تعكس التزام المؤسسة المالية بمعايير الإفصاح المحاسبي ومبادئ الشفافية في طرح المعلومات	4.13	0.73	0.18	82.56%
٤		تسهم تقارير الرقابة الداخلية في إدارة مختلف المخاطر المالية التي يتعرض لها المصرف والناتجة عن مختلف العمليات المصرفية	4.67	0.56	0.12	93.40%
٥		من اهم مبررات نجاح الرقبة الداخلية وتقاريرها في كشف وتحديد المخاطر المحتملة هو توفير مبدأ الاستقلالية في شخص المراقب الداخلي	4.53	0.58	0.13	90.52%
٦		ان نجاح عمل المراقب لداخلي في عرضة للتقارير المالية مقترن بتوفر الجانب الأكاديمي والمعرفي في عمل القوائم المالية	4.18	0.73	0.17	83.60%
٧		يسهم تقرير الرقابة الداخلية في كشف الكثير من المخالفات الحاصلة من قبل الإدارة تجاه الأطراف المالكة للمؤسسة	4.63	0.55	0.12	92.52%
٨		ان الاطلاع الكامل من قبل المراقب الداخلي على التقارير المالية المقدمة الية يسهم بشكل كبير في تقديم تقرير ذا فائدة مهمة للأطراف المتعاملة	4.49	0.57	0.13	89.76%

٩		ان العمل بالتوصيات المقدمة في تقرير المراقب الداخلي من شانه ان يسهم في تعزيز المكانة السوقية للمؤسسة المالية وتعظيم الايراد المالي	4.21	0.74	0.18	84.20%
١٠		ان اخذ الإدارة العليا بالمشورة المقدمة من قبل المراقب الداخلي يحقق مبدأ تكامل الأداء المؤسسي	4.60	0.59	0.13	91.90%
١١		ان تكامل العمل بين المراقب الخارجي والمراقب الداخلي من شانه تنظيم عمل المؤسسة المالية وتجنيبها المخاطر المختلفة	4.23	0.57	0.13	84.60%
المؤشر العام			4.42	0.62	0.14	88.34%

يتضح لنا من خلال الجدول اعلاه والخاص بالنتائج الاحصائية لإجابات افراد العينة والخاصة بالبعد الاول وهو الرقابة الداخلية، اذ نلاحظ ان جميع الفقرات قد حققت نتائج جيدة فقد كان المتوسط العام للوسط الحسابي لجميع الفقرات والبالغ (٤,٤٢) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ ٣ مما يعني شيوع استخدام هذا البعد ومدى اهمية في العمل الاستثماري والمالي وهذا الامر واضح من خلال اتفاق افراد العينة على اسئلة هذا البعد وكما نلاحظ ان المؤشر العام للانحراف المعياري والذي بلغ (٠,٦٢) يقابله معامل اختلاف بمقدار (٠,١٤) وهذا المقدار كما هو واضح ضئيل جدا والذي يبين مدى اتفاق افراد العينة على جميع الفقرات وعدم تشتت اجاباتهم كما ان الوزن النسبي المئوي قد بلغ (٨٨,٣٤%)، وبالتالي فان افراد العينة يدركون ان المصارف المتعاملة في سوق العراق للأوراق المالية تولي اهتماما جيدة في الرقابة الداخلية من خلال تقاريرها الدورية المستمرة عن اداء المصارف وبالتالي يعكس الصورة الكاملة عن انشطة المؤسسة المالية بشكل واضح مما يتيح الفرصة اما الجهات الاستثمارية ان ترشد قراراتها الاستثمارية عند الرغبة في الاستثمار في الادوات المالية الخاصة بالمصارف العراقية.

البعد الثاني/ دور الرقابة الداخلية في تعزيز مبدأ ترشيد القرارات الاستثمارية

الجدول رقم (٣) ترشيد القرارات الاستثمارية

ت		الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
١٢	المتغير	تسهم تقارير المراقب الداخلي في تحديد المشاكل التي تعاني منها المؤسسة المالية وبالتالي يوفر للمستثمر البحث عن خيار بديل	4.34	0.64	0.15	86.74%

١٣		يعكس تقرير الرقابة الداخلية بشكل واضح مدى كفاءة المؤسسة المالية في استغلال مواردها المالية بكفاءة عالية وتوظيفها بشكل صحيح مما يعني تعظيم العائد المالي	4.16	0.68	0.16	83.20%
١٤		من خلال تقرير الرقابة الداخلية يستطيع المستثمر ان يفاضل بين مختلف المؤسسات المالية بما يضمن تجنيبه للمخاطر المالية	4.39	0.70	0.16	87.74%
١٥		تسهم المعلومات الموجودة في تقرير المراقب الداخلي في اتخاذي القرار الاستثماري الصحيح	4.30	0.61	0.14	85.96%
١٦		ان تعظيم الموارد المالية للمؤسسة المالية يحتاج الى تكامل أداء الإدارة العليا والرقابة الداخلية بما يضمن المحافظة على أموال المستثمرين	4.60	0.63	0.14	92.00%
١٧		ان مراجعة تقارير الرقابة الداخلية لعدة سنوات ماضية يمكن المستثمر من التنبؤ بالفشل المالي وتقييم المؤسسة المالية	4.34	0.65	0.15	86.80%
١٨		ان تقرير المراقب الداخلي يحتوي على معلومات مالية غير مفصح عنها في جميع التقارير المالية بما يسهم في تشخيص بعض مواطن الخلل في أداء المؤسسة وبالتالي ترشيد القرار	4.48	0.60	0.13	89.60%
١٩		يتيح تقرير مراقب الحسابات مراجعة شاملة لبنود وفقرات الموازنة العامة لسنوات مما يوضح للمستثمر اين وكيف يتم توظيف الأموال	4.47	0.61	0.14	89.40%
٢٠		ان قدرة المستثمر على فهم وتحليل تقرير المراقب الداخلي كفيل في اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح والكفوء	4.23	0.65	0.15	84.52%
٢١		ان توحيد المعلومات المالية لجميع تقارير المراقب الداخلي للمؤسسات المالية كافة يسهم في تسهيل عملية اتخاذ القرار الاستثماري	4.37	0.61	0.14	87.34%
المؤشر العام			4.37	٠,٦٤	0.15	87.33%

نلاحظ من الجدول اعلاه والخاصة بنتائج البعد الثاني المتمثل بترشيد القرارات الاستثمارية وعلاقتها بالرقابة الداخلية قد حققت جميع فقرات هذا البعد متوسط حسابي عام والبالغ (٤,٢٣) وهو ايضا اكبر من المتوسط الفرضي والبالغ ٣ يقابله انخفاض في قيمة الانحراف المعياري فقد كان اقل من الواحد الصحيح وهذا يعني عدم وجود حالة التشتت في الاجابات وسبب ذلك هو وضوح الاسئلة المقدمة لأفراد العينة وكذلك طبيعة العينة المستهدفة، كما حقق هذا البعد معامل اختلاف بمقدار (٠,١٥) وهو اكبر بقليل عن البعد الاول وهذا يدل على تجانس الاجابات ودقتها وعدم تشتتها، كما كانت الاهمية

النسبية بقدار (٨٧,٣٣%) وهي نسبة عالية جدا بسبب ارتفاع قيم المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة.

في اطار ما تقدم نلاحظ ان جميع الفقرات الخاصة بالبعدين قد حققت نتائج احصائية جيدة وذات دلائل احصائية وهذا يعني ان هناك علاقة بين متغيرات الدراسة حسب ما يراه افراد العينة المستهدفين اي ان التقارير المعدة والممارسات التي تقوم بها الرقابة الداخلية من خلال ادواتها يكون لها تأثير واضح في قرارات المستثمرين بالقبول والرضا عند الرغبة في استثمار معين، وبذلك طبيعة عمل الرقابة الداخلية تعمل على تشخيص الكثير من المشاكل التي تواجهه المؤسسة المالية والتي تكون الصورة واضحة للجهات الخارجية ماذا تعاني هذه المؤسسة من مخاطر او اضطرابات وهذا بطبيعة الحال ينعكس على اعمالها ونشاطاتها المستقبلة وبالتالي ان المستثمر يبحث عن تعظيم ايراداته وتقليل مخاطرة بشكل كبير اذن يمكن القول ان عمل الرقابة الداخلية مهم جدا في توجيه المستثمرين وترشيدهم في قراراتهم وهذا هو المطلوب في العمل المالي.

ثالثا/ اختبار الفرضية :(لا يوجد تأثير ذوو دلالة معنوية للرقابة الداخلية في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية) تبين النتائج الاحصائية في الجدول (٤) تأثير البعد الاول والذي يمثل المتغير المستقل الأول والخاص بالرقابة الداخلية في البعد الثاني والمتعلق بالمتغير التابع والمعبر عنه بترشيد القرارات الاستثمارية وقد تم استخدام مستوى المعنوية عند (٠,٠٥) وبحسب للنتائج المستخرجة وفق نموذج الانحدار الخطي كان معامل التأثير بين المتغيرين بمقدار(٠,٨٤٢) مقابل مقدار معامل التحديد (0.708) وبحسب هذه النتائج والعلاقة بين المتغيرين يتضح ان هناك تأثير للرقابة الداخلية بوصفها عنصرا مهما في رسم السياسات المالية للوحدات الاقتصادية وبالأخص المصارف كون المصارف بطبيعتها تمارس اعمال ونشاطات عادة ما تكون محفوفه بجملة من المخاطر سواء كانت داخلية ام خارجية فوجود المعلومات التي تقدمها الرقابة تسهم في تنبيه الادارة العليا من جهة والمستثمرين من جهة اخرى الى مكامن الخلل الموجودة في عمل المؤسسة، ونظرا لان معامل االتأثير إيجابيا يمكن ان نستنتج ان هناك تأثير ذوو دلالة معنوية كون قيمة (P) اقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، إضافة الى ان قيمة (F) المحسوبة كانت اكبر من القيمة الجدولية البالغة(4.84) مما يؤكد ان هناك تأثير للرقابة الداخلية على ترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين المتعاملين في الاسواق المالية بالتالي نرفض فرضية العدم الرئيسية

الجدول رقم (٤) نتائج الاثر والارتباط الخاصة بمتغيرات البحث

Variable	R	R2	β	F	Sig
ترشيد القرارات الاستثمارية	٠,٨٤٢	0.708	0.811	19.02	0.003

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

اولا/ الاستنتاجات

١. ان الرقابة الداخلية اداة فعالة ومميزة في تشخيص نقاط الخلل في الاداء المؤسسي من خلال قدرتها على المشاركة في رسم السياسات العامة الصحيحة وادارة وتحديد المخاطر التي من الممكن التعرض لها خلال السنة المالية.
٢. اثبتت النتائج ان هناك دور مهم وفعال للرقابة الداخلية في المحافظة على موجودات الوحدات الاقتصادية من الضياع والتلاعب وبالتالي المحافظة على حقوق المالكين.
٣. تساهم تقارير الرقابة في رفد جمهور المستثمرين الراغبين بالاستثمار بالموجودات المالية للوحدات الاقتصادية بالمعلومات اللازمة والهامة لبيان مدى كفاءة وقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق النمو والبقاء في السوق.
٤. اثبتت النتائج الإحصائية ان جميع اسئلة الاستبانة ولكلا المتغيرين قد حققت متوسطات حسابية اعلى من الوسط الفرضي واهمية نسبية عالية جدا وهذا يعد مؤشر ايجابي.
٥. اثبتت النتائج الإحصائية وجود اثر ذوو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية في ترشيد القرارات الاستثمارية مما دعا الى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة .

ثانيا/ التوصيات

١. ضرورة التأكيد التام على استقلالية الرقابة الداخلية اي الافراد العاملين فيها كجهة محايدة تعمل على تصحيح المسار ان وجد وتقديم المقترحات الازمة لإدامة عمل المؤسسة فضلا عن ذلك ضرورة ان يكونوا افرادها من الاشخاص ذوي التخصص اللازم في العمل المالي والمحاسبي
٢. العمل على تكوين قواعد بيانات للتقارير المالية الصادرة من قبل الرقابة الداخلية وجعلها في متناول ايد جميع الجهات المستفيدة حتى يكونوا على علم تام بأنشطة الوحدات الاقتصادية المختلفة
٣. العمل بصورة دورية على تطوير مهارات الافراد العاملين بما يتلاءم مع التطور الموجود في الساحة المالية بما يمكن افرادها من الرقابة على الانشطة الالكترونية وغيرها وتدقيق جميع الانشطة الاخرى.

المصادر

١. ابو بكر، زيتو عولا(٢٠١٨)،"دور المعلومات المحاسبية في تحسين التمكين واثره على ترشيد القرارات الاستثمارية"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد٢، عدد٤٢.

٢. بن صوشة، ثامر(٢٠١٩)،" دور الافصاح المحاسبي في ترشيد القرار الاستثماري"، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد٢٠، عدد١.
٣. جاسم، عذراء ضياء، مهدي، فاطمة صالح(٢٠٢٠)،" دور نظم المعلومات والرقابة الداخلية في تعزيز استقلالية العمل الرقابي"، مجلة الاداة والاقتصاد، المجلد٣، عدد١٢٦.
٤. الحساني، وعد هادي عبد، حمدان، خولة حسين(٢٠٢٠)،"تقويم فاعلية الرقابة الداخلية للنشاط الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد٢٦، عدد ٥٠.
٥. حنتوش، مصطفى اكرم، عبد القادر، كاظم محمود(٢٠١٨)،"تاثير التوسع في الافصاح المالي على قرارات الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع.
٦. خضر، ايناس الياس، طاهر، كبرى محمد(٢٠٢٠)،" استخدام منهج SIX SIGMA في تفعيل مكونات الرقابة الداخلية وفق اطار COSO في القطاع المصرفي"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد٢٦، عدد ٥١.
٧. ذنون، الاء عبد الواحد، تلالوة، محمد احمد(٢٠٢٠)،" الالتزام المهني باطار الرقابة الداخلية لادارة المخاطر(ERM) ودوره في مواجهة الازمات المالية والمصرفية"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد١٦، عدد خاص ج(١).
٨. الربيعي، حاكم محسن، العطوي، مهند حميد(٢٠١٨)،"نظرية توقيت السوق وتأثيرها في القرار الاستثماري"، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد١٥، عدد١.
٩. رشيد، حسنين سالم(٢٠١٨)،"دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المستثمرين"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد٢٤، عدد١٠٤.
١٠. رمو، وحيد محمود، يونس، دعء ادريس(٢٠١٩)،" استخدام الشبكات العصبية في ترشيد القرارات الاستثمارية"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد١٥، عدد٤٥.
١١. سعيدي، حنان(٢٠٢٠)،" دور قياس القيمة الحقيقة للاسهم العادية باستخدام نموذج مضاعف الربحية في اتخاذ القرار الاستثماري"، مجلة الحوكمة، المجلد٢، عدد١.
١٢. الصفار، سهاد صبيح، حسين، نور صباح(٢٠٢٠)،" مسؤولية المدقق الخارجي في ابلاغ اطراف حوكمة المصارف عن نواحي قصور الرقابة الداخلية وفقا لمعيار التدقيق الدولي ٢٦٥"، مجلة دنانير، مجلد١، العدد١٩.
١٣. الطائي، سلوان حافظ، عبد علي، محمد حسين ثائر(٢٠٢٠)،"الرقابة الداخلية ودورها في تحقيق المتطلبات التعليمية والتربوية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلد١، العدد ٦٠.

١٤. العامري، عمار سليم، كاظم، حيدر كريم، الروازق، عبد الزهرة سلمان(٢٠٢٠)،" دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم اداء المؤسسات الحكومية الخدمية/ اطار تطبيقي مقترح"، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، مجلد٢، عدد٥٨.
١٥. العامري، عمر علي، التميمي، عباس حميد(٢٠٢٠)،" تاثير المضامين السلوكية للمعلومات في اختيار الطرائق المحاسبية وانعكاسها على قرارات المستثمرين"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد٢٦، عدد١٢٢.
١٦. عبد الكريم، نوار علي، محمد، صفاء احمد(٢٠٢٠)،" مدى التزام شركات النفط العراقية بتطبيق اجراءات الرقابة الداخلية وفق اطار COSO المحدث"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد٢٦، عدد١٢٦.
١٧. عبد الكريم، نوار علي، محمد، صفاء احمد(٢٠٢١)،"اجراءات عمل مقترحة وفق اطار COSOالمتكامل لتقويم نظام الرقابة الداخلية في شركات النفط العراقية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد٢٧، عدد١٢٥.
١٨. عبدلي، يمينة، درحمون، هلال(٢٠٢٠)،" اثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرار الاستثماري في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، مجلد٦، عدد٣.
١٩. عنيزة، حسين هادي، خنجر، مرتضى عبد الزهرة(٢٠٢١)،"تأثير مكنات هيكل الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة مركز دراسات الكوفة، مجلد١، عدد٦٠.
٢٠. عوض، قسمة صابر(٢٠٠٧)،" تاثير مؤشرات التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد٩، عدد٢.
٢١. كاطع، علي خلف، خلف، سحر ناجي(٢٠٢١)،" دور اجراءات الرقابة الداخلية في تعزيز جودة القوائم المالية وتأثيرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد١٣، عدد١.
٢٢. محمد، اياد طاهر، خلف، امين زيدان(٢٠٢١)،" دور الذكاء المالي بترشيد قرارات المستثمرين لتحقيق اهدافهم المالية"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد١٣، عدد١.
٢٣. محمد، طارق عبد الستار، محمد، اياد طاهر(٢٠٢٠)،"تقييم انشطة الرقابة الداخلية ودورها في اتخاذ القرارات الادارية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد٢٦، عدد ١٢١.
٢٤. محمود، جمال، دباش، اميرة(٢٠١٧)،" اثر عدالة الافصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية"، مجلة دراسات وابحاث، مجلد٢، عدد٢٦.
٢٥. ناصر، انور عباس(٢٠٢١)،" دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز المورد الضريبي في العراق"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، مجلد١٣، عدد٢.